نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي

الشرق الأوسط يشهد تعافياً هشاً وسط الصراعات والتحولات

27 أكتوبر 2014

أسرة نازحة في الموصل، العراق. وقد أصبحت الصراعات الإقليمية تشكل عبئا على النمو في الشرق الأوسط حيث تفرض ضغوطا على الميزانيات العامة وأسواق العمل والتماسك الاجتماعي في البلدان المجاورة. (الصورة: Sebastian Backhaus/NurPhoto/Corbis)

- عدم اليقين السياسي وتعمُّق الصراعات يشكلان عبئا على النمو
- البلدان المصدرة للنفط تحتاج إلى زيادة تنويع الاقتصاد وتخفيض الاعتماد على الإنفاق الممول من النفط
- بطء التعافي وضعف الآفاق المتوقعة في البلدان المستوردة للنفط يستدعيان إصلاحات لتحسين مستويات المعيشة

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواصل النمو بمعدلات ضعيفة للعام الرابع على التوالي، حسب آخر تقييم إقليمي صدر عن صندوق النقد الدولي.

ويتوقع الصندوق في تقرير *آفاق الاقتصاد الإقليمي* الصادر في 27 أكتوبر الجاري أن يرتفع النمو بدرجة طفيفة إلى 2.6% هذا العام. (انظر الجدول)، كما يمكن أن يتحسن النمو في عام 2015 في حالة تحسن الأوضاع الأمنية.

وفي هذا الصدد، قال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الذي أطلق التقرير في فعالية قيمت في دبي، إن "احتدام المشكلات الأمنية، بما في ذلك المشكلات الناجمة عن تعمق الصراعات في العراق وسوريا، ينطوي على مخاطر تطورات سلبية تهدد الآفاق المنتظرة. وقد كان التأثير على الاقتصاد الإقليمي محدودا حتى الآن، ولكن عدد النازحين الذي يقدر بنحو 11 مليون نسمة بدأ يفرض ضغوطا على الميزانيات العامة وأسواق العمل والتماسك الاجتماعي في البلدان المجاورة."

وأضاف السيد أحمد إن "المنطقة تحتاج إلى نمو مستمر أقوى وأكثر احتواءً لكل شرائح المجتمع حتى تتمكن من إحداث خفض ملموس في البطالة – وهي مشكلة أساسية تواجه كل بلدان المنطقة تقريبا."

خطى بطيئة وغير واثقة

لا يزال النمو ضعيفا في الشرق الأوسط. وتتعرض الآفاق المتوقعة لمخاطر المشكلات الأمنية المتصاعدة، بما في ذلك الصراعات التي تزداد عمقا في العراق وسوريا.

(إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، النسبة المئوية للتغير السنوي)

		توقعات	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان[١]	٢,٥	٢,٧	٣,٩
البلدان المصدرة للنفط[٢]	٢,٢	٢,٥	٣,٩
النمو النفطي	٢,٧-	١,٠-	١,٨
النمو غير النفطي	٤,٥	٤,٢	٤,٦
مجلس التعاون الخليجي	٤,١	٤,٤	٤,٥
النمو النفطي	٠,٧	٠,٦	٠,٦
النمو غير النفطي	٥,٧	٦,١	٦,١
البلدان المستوردة للنفط[٣]	٣,٠	٣,١	٣,٩
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[١]	٢,٣	٢,٦	٣,٨
بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا)[٤]	٢,٧	٢,٥	٣,٨

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] الجمهورية العربية السورية مستبعدة من البيانات.

[٢] الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

[٣] أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس.

[٤] مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن.

البلدان المصدرة للنفط تحتاج إلى نموذج جديد للنمو

يتوقع الصندوق أن يظل النمو الكلي منخفضا هذا العام عند مستوى 2.5% في بلدان المنطقة المصدرة للنفط، نظرا لتدهور الأوضاع الأمنية، وخاصة في العراق وليبيا.

ويمكن أن يتحسن النمو في العام القادم، ولكن احتمال تدهور الأوضاع الأمنية في العراق وليبيا واليمن يمكن أن يعمق الاضطرابات الاقتصادية ويعوق مسار التعافي المتوقع.

ونبه الصندوق إلى أن سياسات المالية العامة الحالية سوف تتسبب في اختفاء الفوائض لدى البلدان المصدرة للنفط بحلول عام 2017 وأشاروا إلى أن كل البلدان باستثناء مجلس التعاون الخليجي والبحرين لديها عجز في المالية العامة بالفعل (انظر الرسم البياني 1). ومما يضيف إلى المخاطر التي تتعرض لها المالية العامة ذلك الانخفاض الملحوظ الذي سجلته أسعار النفط بنسبة 20% في الشهرين الماضيين.

وصرح السيد أحمد للصحفيين بأن "أسعار النفط إذا ظلت عند مستوياتها المنخفضة الحالية لفترة مطولة، فمن الممكن أن تنتقل البلدان المصدرة للنفط ككل من تحقيق فائض مالي إلى تسجيل عجز في العام القادم. وبالنسبة للبلدان التي تمتلك هوامش احتياطية، سيكون من المهم أن تصحح أوضاع ماليتها العامة بالتدريج لتخفيف العبء الذي يثقل مسيرة النمو الاقتصادي.

وأهم الأسباب وراء ضعف أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية مدفوعات دعم الطاقة المرتفعة وفاتورة الأجور الكبيرة. ويشير التقرير إلى ضرورة أن تعمل هذه البلدان على احتواء الإنفاق الحكومي لضمان استمرارية المالية العامة وترك نصيب عادل من الثروات الطبيعية للأجيال القادمة.

الرسم البياني ١

الهوامش الوقائية تتضاءل

تشير التنبؤات إلى تراجع أرصدة المالية العامة في بلدان المنطقة المصدرة للنفط، لا سيما بسبب دعم الطاقة الكبير وفاتورة الأجور المرتفعة. ومن الضروري احتواء الإنفاق الحكومي لكبح عجز الميزانية وادخار موارد للأجيال القادمة.

(التغير في رصيد المالية العامة[١]، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)

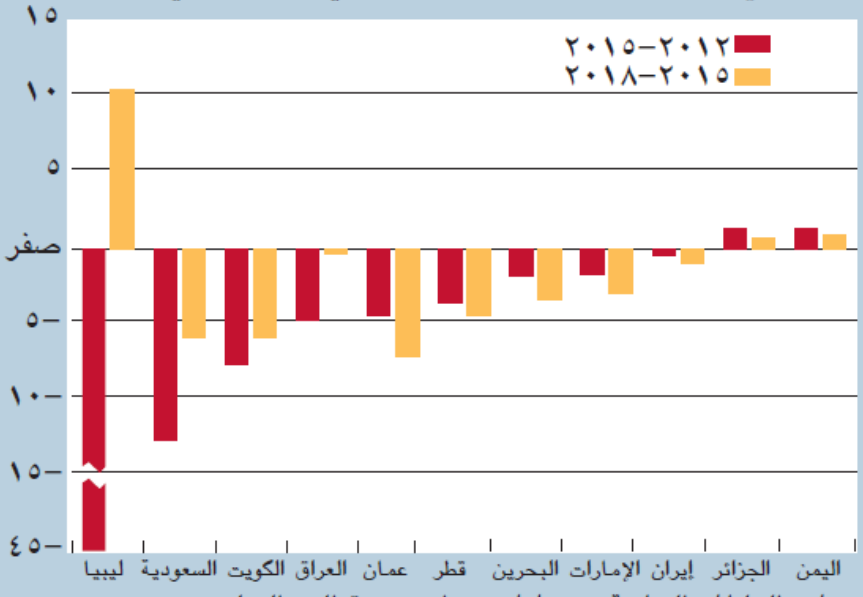

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] رصيد المالية العامة على مستوى الحكومة المركزية في المملكة العربية السعودية وعمان.

وتطبق البلدان المصدرة للنفط نموذجا للنمو يعتمد على نمو الإنفاق الحكومي بالاستفادة من ارتفاع أسعار النفط. وللتحول إلى نموذج أكثر تنوعا واعتمادا على القطاع الخاص، قال السيد أحمد إن دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص يمكن أن تستفيد من إجراء الإصلاحات التالية:

- تشجيع الإنتاج الكفء للسلع والخدمات التجارية بدلا من الأنشطة في قطاعات السلع غير التجارية التي تتسم بانخفاض نمو الإنتاجية؛
- الحد من تشوهات سوق العمل التي تزيد من اعتماد القطاع الخاص على العمالة الأجنبية؛
- تحسين جودة التعليم حتى يتوافق بشكل أفضل مع احتياجات القطاع الخاص.

أما أولويات البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي فتتضمن تحسين مناخ الأعمال، ومعالجة اختناقات البنية التحتية، وإتاحة المزيد من التمويل للشركات الخاصة، طبقا لتقرير الصندوق.

البلدان المستوردة للنفط تحتاج إلى إصلاحات لخلق فرص العمل

سلط الصندوق الضوء على بعض الاتجاهات العامة الإيجابية في بلدان المنطقة المستوردة للنفط، مشيرا إلى التحسن التدريجي الذي تشهده بعض البلدان في مجالات التصدير والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر مع تراجع عدم اليقين السياسي.

وبالإضافة إلى ذلك، أحرز كثير من البلدان تقدما في احتواء الإنفاق على الدعم – ولا سيما مصر والأردن وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس. وكان الهدف بشكل عام هو إعادة توجيه جزء من الوفورات المحققة إلى دعم النمو والحد من الفقر عن طريق شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة إلى الشرائح المستحقة واستثمارات البنية التحتية المولدة للنمو، والرعاية الصحية، والتعليم. كذلك تستخدم البلدان جانبا من وفورات الدعم لكبح عجز المالية العامة، طبقا للتقرير.

ومع ذلك، قال الصندوق إن اقتران التوترات الاجتماعية–السياسية العميقة، والاختناقات الهيكلية، والتداعيات النابعة من الصراعات الإقليمية المتصاعدة، شكل عقبة أمام بلوغ النمو المستويات اللازمة لتخفيض معدلات البطالة المرتفعة السائدة.

وعلى هذه الخلفية، يتوقع الصندوق أن يظل نمو النشاط الاقتصادي ضعيفا هذا العام في تلك البلدان، بمعدل قدره 3% تقريبا، وأن يتحسن بعد ذلك إلى نحو 4% في عام 2015. غير أن هذه الآفاق المتوقعة لا تزال محاطة بمخاطر كبيرة.

وقال السيد أحمد إن "تداعيات الصراعات الإقليمية، والنكسات في مسيرة التحول السياسي، بالإضافة إلى النمو دون الموقع لدى أهم الشركاء التجاريين، كلها يمكن أن يؤدي إلى إضعاف التعافي الذي نتوقع أن يكون متواضعا في الأصل في المنطقة."

كذلك نبه التقرير إلى استمرار ارتفاع نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ويتوقع أن تبلغ احتياجات التمويل الخارجي لهذه المجموعة من البلدان 100 مليار دولار في العام القادم. ويحث الصندوق كثيرا من البلدان المستوردة للنفط على الاحتفاظ بزخم الإصلاح في المرحلة القادمة لتخفيض معدلات النمو المرتفعة (انظر الشكل البياني 2).

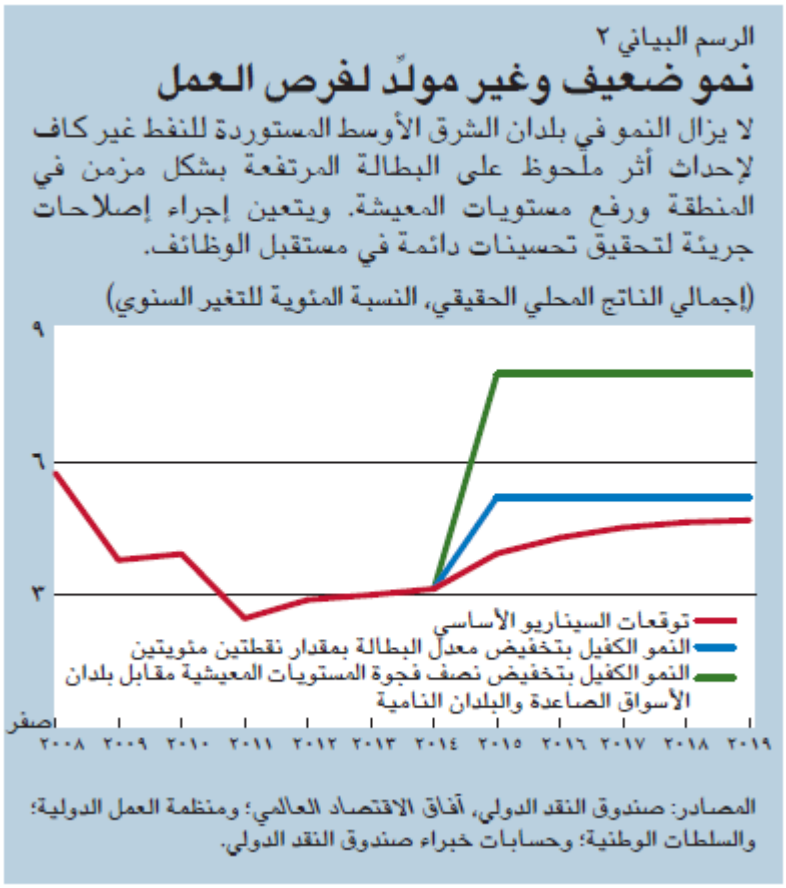

وقال السيد أحمد في مؤتمر صحفي عُقد بمناسبة إطلاق التقرير إن "معظم سكان المنطقة لم يشعروا بعد بتحسن مستوياتهم المعيشية لأن بعض الإصلاحات تستغرق وقتا حتى تؤتي ثمارها." وأضاف أنه، بناء على الجهود الجارية، تهدف هذه البلدان إلى ضمان وضع الدين العام على مسار قابل للاستمرار وتعزيز الثقة في المستقبل، وهو ما يمكن أن يساعد بدوره في إعطاء دفعة للنمو وخلق فرص العمل.

وأكد الصندوق أن تحقيق تحسينات دائمة في آفاق النمو وفرص العمل على المدى المتوسط سيتطلب تحولا عميقا متعدد الأبعاد لإحياء الديناميكية الاقتصادية لدى القطاع الخاص، مما يؤدي إلى رفع النمو الممكن، وزيادة فرص العمل، والحد من عدم المساواة.

وقال السيد أحمد: "لتمكين هذا التحول، ينبغي أن يعمل صناع السياسات على توضيح وتنفيذ جدول أعمال جريء وموثوق للإصلاحات الاقتصادية وأن يحظى جدول الأعمال هذا بتأييد جماهيري واسع النطاق. ومن الضروري إعطاء أولوية للإصلاحات المطلوبة في مناخ الأعمال ونظام التعليم وكفاءة سوق العمل، من أجل تعزيز إمكانات النمو."

وأضاف التقرير أن الحصول على تمويل إضافي من المجتمع الدولي والتركيز على بناء القدرات وتعزيز فرص التجارة من شأنه دعم جهود البلدان في مجال الإصلاح والسماح بإجراء تصحيح اقتصادي كلي أكثر تدرجا وأقل مشقة. ولا يزال الصندوق يشارك بقوة في جهود بلدان المنطقة من خلال المشورة بشأن السياسات والدعم المالي والمساعدة الفنية.

روابط ذات صلة:

طالع التقرير

مؤتمر عمان

طالع تدوينة السيدة لاغارد

التحول الاقتصادي

الشرق الأوسط في الفترة المقبلة